



اليورو و العلاقات الاقتصادية العربية – الأوروبية

د. بوشنافة أحمد . جامعة بشار
أ. روشام بن زيان . جامعة بشار
أ. بوسهمين أحمد . جامعة بشار

مقدمة

إن الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الدولية , تعتبر من أهم التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليا نظرا لما تحتويه من آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية .

بظهور الإتحاد الأوروبي , بدأ يتوقع لمجموعة الدول الأعضاء فيه أن تصبح قوة اقتصادية مالية , و أن تحتل مركز قوة في العالم , و ذلك بعد قيام الإتحاد النقدي الذي يمتاز بحجم سكاني كبير , و مقدرة إنتاجية مرتفعة في مجال السلع و الخدمات .

و في هذا الإطار يجدر أن نذكر أن بحلول فاتح يناير 2002 م , بداية التعامل بعملة اليورو في جميع النشاطات التجارية في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي هو فرصة لنقاش أثار اليورو على العلاقات الاقتصادية الدولية , و منها العلاقات الاقتصادية العربية – الأوروبية , مادامت أن أوروبا تعتبر الشريك الاقتصادي الرئيسي لكثير من الدول العربية .

أن العلاقات العربية – الأوروبية تعود إلى تاريخ يمتد إلى قرون عديدة , اتسمت بالتقاطع و الإثراء أحيانا و بالصراع و المواجهة أحيانا أخرى , و مع ذلك فإن شعوب المنطقة استطاعت الفاض على علاقات مؤسسة على تبادل السلع و الخدمات , هذه العلاقات تتجسد اليوم في صيغ جديدة و في مجالات مختلفة اقتصادية سياسية , اجتماعية و ثقافية...

هذه الصيغ الجديدة هي نتيجة للتغيرات الحاصلة التي ميزت نهاية الألفية الثانية على شكل توازنات جيو إستراتيجية , فالعولمة و ما يرافقها من تحولات تعتبر واقعا , و بالتالي فإن على الدول العربية التأقلم معه و هذا التأقلم إما أن يكون إيجابيا و إما أن يكون سلبيا يتأقلم العالم العربي فيه و لا يبادر .

و بالرغم من أهمية التكتل الاقتصادي الأوروبي بالنسبة للبلدان العربية , إلا أن الواقع العربي كمجموعة متجانسة بمضمونها الحضاري و الثقافي و التاريخي , تفتقر للتنسيق على المستوى الجغرافي و الاقتصادي و التجاري , بسبب غياب توحيد الجهود و عدم وجود سياسة ذات أهداف موحدة اتجاه أوروبا , و بذلك أصبحت لا تمثل إقليما متميزا .

فعلى المستوى القاري تتوزع بين قارتين (إفريقيا و آسيا) , و على المستوى التنموي (إقتصادات ناشئة و إقتصادات نامية و إقتصادات متخلفة) , و على مستوى الموارد (دول نفطية و دول أخرى غير نفطية) و أما



في علاقتها بالعملة فهي متذبذبة بين المرجعية الأوروبية و الأمريكية , إلا أن الكثير من الدول العربية تعتبر أن الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هي إحدى الآليات التي تسمح بالحد من مخاطر العملة و فرصة سانحة لتعظيم المزايا .

رغم أن الحوار العربي-الأوروبي , الذي بادرت إليه أوروبا بسبب النفط في السبعينات , لم يعد يحظى بنفس الاهتمام , بعد أن أنهت أوروبا حصولها على الإمدادات النفطية , إلا أنه عاد إلى بؤرة الاهتمام مع ازدياد التوجه نحو الوحدة الأوروبية من منطلق التميز عن الولايات المتحدة الأمريكية , و مثل هذه الأمور تثبت أن الدول العربية ستظل متعلقة للآثار الخارجية من أوروبا , و غير قادرة على تغيير تلك الآثار لصالحها , ما دام الإتحاد الأوروبي يملك قواعد التفوق التنافسي .

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي , تم تضائل اهتمام أوروبا بالدول العربية , و انتقل اهتمامها بشكل كبير لصالح أوروبا الشرقية , و بذلك توجهت مساعداتها المالية و الفنية نحو هذه الدول . و بشكل عام اتسمت السياسة الأوروبية تجاه الدول العربية بعدم الاستقرار , و خضعت للمصالح السياسية و الاقتصادية الضيقة , مما يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بآثار قيام الإتحاد الأوروبي على الدول العربية , قبل أن تحقق أوروبا و حداثتها الاقتصادية و النقدية الكاملة .

و قد اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الحمائية مقابل الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي , و مثل هذه الإجراءات ستزيد من قوة المنافسة في الدول الصناعية , في حين ستواجه الدول العربية كثيرا من الصعوبات في مواكبة التحديات الأوروبية , منها إمكانية إحلال العملة الأوروبية الموحدة مكان الدولار الأمريكي , و التحديات المصرفية خاصة أن البنوك العربية صغيرة الحجم و غير متطورة و لا تتمتع بالملاءة المالية المطلوبة , و بالتالي لا تملك قدرة تنافسية .

و ضمن هذا السياق يتم التساؤل حول تطور النظام النقدي الأوروبي , ملامح و مراحل الوحدة النقدية الأوروبية كما وردت في الاتفاقية , و الإشكالية التي تعترض مسار الوحدة النقدية الأوروبية , كما يمكن أن تمتد إلى تحديد الآثار المحتملة على المنطقة العربية و بالذات على نظم الصرف , و مصارفها التي تعمل في دول الإتحاد الأوروبي , و مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية في إقامة إطار اقتصادي نقدي عربي يجسد كل من السوق المشتركة , السوق المصرفية العربية القائمة على تفعيل دور البنوك المركزية للدول العربية , و أخيرا العملة العربية الموحدة .

من هذا المنطلق , سوف نحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن التساؤلات السابقة , و من خلال المحاور التالية :

- ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر .

- تطور النظام النقدي الأوروبي .



- آثار اليورو على العلاقات العربية الأوروبية و آفاق المستقبل .

و فيما يلي يتم تلخيص المحاور المذكورة أعلاه:

1-أهم ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر: هناك العديد من الملامح التي تحدد طبيعة الاقتصاد الدولي المعاصر و من أهمها مايلي :

- **توزيع مراكز القوى بين أطراف التبادل الدولي :** بعد زوال المعسكر الاشتراكي و تفكك الإتحاد السوفياتي و تبني دول العالم لنظام اقتصاد السوق في تسيير نشاطها الاقتصادي لتصبح طريقة الإنتاج الرأسمالية هي النظام الاقتصادي السائد في عالمنا المعاصر , أصبح التبادل الدولي يتم ما بين دول ينتمي بعضها إلى القطاع المتقدم من العالم الرأسمالي أي الدول الصناعية المتقدمة , في حين ينتمي بعضها الآخر للقطاع المتخلف من هذا العالم أي الدول النامية , و هذا التبادل الدولي يتم في ظل هيمنة من القطاع المتقدم على القطاع المتخلف , و في جو من الصراع الضاري بين ثلاث قوى كبرى في القطاع المتقدم :

1- الولايات المتحدة و مجموعة التابعة لها من المنطقة .

2- الإتحاد الأوروبي .

3- اليابان و معها مجموعة الآسيان التي تضم مجموعة الدول المصنعة حديثا , و هي هونج كونج و تايوان و سنغافورة و الفلبين و تايلاند .

فالبلدان الصناعية المتقدمة , و التي تمثل ما يقارب 15% من مجموع سكان العالم , تحتكر حوالي 73% من إجمالي الصادرات العالمية , أما البلدان النامية التي تمثل ما يقارب 79% من سكان العالم , فيقتصر نصيبها في الصادرات العالمية بحوالي 25% كما أن الإقتصادات المتخلفة توجد في حالة تبعية كاملة للإقتصادات المتقدمة على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و المالية و التكنولوجية و الثقافية .

إذا كان الاقتصاد الدولي قد تميز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بهيمنة رأس المال الأمريكي و الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية , فإن ذلك بدأ في التراجع مع تزايد القوة الاقتصادية لليابان من جانب و الإتحاد الأوروبي من جانب آخر .

إن الهيمنة الاقتصادية تمارس من خلال الشركات دولية النشاط في الاقتصاد الدولي المعاصر , حيث أن 40% من أكبر هذه الشركات هي أمريكية و هي تمثل أكبر نسبة مقارنة مع البلدان الصناعية المتقدمة و هي بالتالي صاحبة أكبر نصيب مما ينتج في الاقتصاد الدولي خارج الاقتصاد الأم خاصة من المنتجات عالية التكنولوجيا , بما يجعل الاقتصاد الأمريكي يمثل قوة اقتصادية مطلقة في الاقتصاد الدولي المعاصر إلى جانب تمتعها استراتيجيا بقوة عسكرية متفوقة عالميا , إلا أن تطور القوة الاقتصادية لكل من اليابان و الدول الأوروبية جعل من الممكن أن يؤثر على الهيمنة الأمريكية .



التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية : إن درجة التدويل و بروز أهمية النشاط الدولي كأحد مظاهر النظام الرأسمالي بدأت في التعاضد مع الجزء الأخير للقرن التاسع عشر , حيث تزايدت بشكل كبير حركة تصدير السلع و رؤوس الأموال , و زادت درجة التشابك و الترابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي , حيث استمر هذا الاتجاه و ازداد عمقا و اتساعا و سرعة بفضل التطورات المتلاحقة على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية .

و تتمثل أهم صور هذا التدويل المستمر في مايلي:

- أ- نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو الناتج على مستوى العالم .
- ب- التوسع الكبير في أسواق المال العالمية و زيادة درجة تكاملها بعد تطور مؤسسات مالية حقيقية من حيث حجم أعمالها و عدد منتجاتها و انتشارها على الصعيد العالمي بشكل كبير , و تزايد معها حجم رؤوس الأموال التي تتبادل بين الأسواق المالية الدولية المختلفة و بسرعة كبيرة بفضل و سائل الاتصال الحديثة , و أصبح رأس المال المالي العالمي ينمو و يتحرك دون أن تربطه صلة و ثقة بعمليات الإنتاج و حاجات التمويل للتجارة العالمية , مؤكدا بذلك سيطرة الاقتصاد الرأسمالي على الاقتصاد الدولي المعاصر حيث تتداول مختلف أشكال الثروات المالية (كالأسهم و السندات , و أدون الخزائن ... إلخ) بطريقة شبه منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي (عمليات الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك... إلخ) و في مناخ تسوده المضاربة .
- ت- تعددية العملات الدولية التي أصبحت تستخدم الآن كوسائل مقبولة عالميا في تسوية الحقوق و الإلزامات , الأمر الذي انعكس بالضرورة على تركيبة عملات الاحتياطيات الدولية في الصندوق الدولي التي لم تعد قاصرة على العملات و الذهب و مركز حقوق الأعضاء , و عملت على تنشيط أسواق العمل و أفرزت تيارات قوية و سريعة لكميات كبيرة من النقد من و إلى مختلف دول العالم , حيث أصبح بإمكان شركات دولية النشاط الأساسية في الاقتصاد الدولي المعاصر و التدويل المتنامي لعملية الإنتاج , أن تحصل على ما يلزمها من تمويل في أي مكان في العالم من خلال ما تطرحه من أسهم و سندات و غيرها من الأدوات المالية في مختلف بورصات العالم .
- ث- الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الغير المباشرة في السنوات الأخيرة , و خاصة بعد الإصلاح الاقتصادي لأوروبا الشرقية و البلدان النامية لإجتذاب الاستثمارات الأجنبية مقابل كل ما يمكن تصوره من ضمانات و إمتيازات و حوافز , كما أن عددا من الدول الصناعية الحديثة مثل سنغافورة و تايلان و هونج كونج و كوريا الجنوبية نتيجة مواجهتها لمشكلات استخدام فوائض موازين مدفوعاتها جعلها تتوجه للاستثمار الأجنبي في الخارج , خاصة بعد أن وجدت قيودا على حوافز الاستثمار المحلي مثل ارتفاع أجور العمال في داخلها أو مواجهة صادراتها لقيود النزعة الحمائية في البلدان الرأسمالية الصناعية , كما أن تحقق السوق الأوروبية المشتركة لم يؤد إلى زيادة حركة الاستثمار الخاص المباشر بين دول السوق فحسب ,



بل دفع باليابان و غيرها لتكثيف استثماراتها داخل دول الاتحاد الأوروبي للاستفادة من مزايا السوق الجديدة الواسعة لأوروبا الموحدة، حيث أن معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر قد فاق بكثير معدل نمو الناتج العالمي وكذلك معدل نمو الصادرات.

- **النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي:** مع سيادة طريقة الإنتاج الرأسمالية في الغالبية العظمى من الإقتصادات و مع التعميق المتنامي لظاهرة العولمة، أصبح يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر بسيادة نمط معين لتقسيم العمل على الصعيد الدولي، الذي لا يزال يحمل العديد من ملامح النمط السابق الذي يقسم العمل والإنتاج بين بلدان المجتمع العالمي، ليس فقط على أساس المتاح من الموارد الطبيعية والقوة العاملة في كل مجتمع، وإنما على أساس ما تملّيه احتياجات رأس المال في دول أوروبا الغربية، في مواجهة كل جزء من أجزاء العالم، بل وبالنسبة لكل بلد من البلدان التي يسيطر عليها أحد بلدان أوروبا الغربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أي بمعنى تدويل عملية إنتاج بما تشمل البلدان النامية بخصوصياتها المتخلفة لربطها بنوع آخر من التخصص في إنتاج يوجه أساسا للسوق العالمية ومن أهم ملامح هذا النمط تتمثل في ما يلي:

أ- تخصص الدول ، أو بعضها على الأقل، في القيام بجزء من عملية إنتاج سلعة واحدة، وتنتج الأجزاء الأخرى في بلدان أخرى، وتتخصص بعض البلدان في تجميع هذه الأجزاء وإخراج الناتج الكامل. وهذا النمط من تقسيم العمل الدولي يثير إمكانية انتقال بعض المشروعات إلى أقاليم دول أخرى، انتقالات تحدده اعتبارات اقتصادية : توفر عناصر الإنتاج ، ونقص تكاليفها، القرب من السوق، تخطي الحواجز الجمركية ، الاستفادة من الإعفاءات الضريبية الخ، أو اعتبارات مالية كتوفر رأس المال النقدي المعد للإقراض، أو اعتبارات الأمان الاجتماعي أي البعد عن الأماكن التي تزداد فيها قوة التنظيمات النقابية والسياسية للعمال أو اعتبارات الإستراتيجية السياسية على الصعيد العالمي .

ب- استمرار تخصص بعد البلدان في إنتاج منتجات كاملة تقوم فيه بكل العمليات اللازمة لإنتاج المنتج الواحد.

ج- انتقال التركيز في إنتاج الغذاء من الأجزاء الرأسمالية المتخلفة إلى الأجزاء المتقدمة، على نحو يمكن الشمال المتقدم من السيطرة الزراعية وإنتاج الغذاء.

ح- اتجاه الأجزاء المتقدمة نحو التخصص في إنتاج السلع كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا سواء في القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي أو القطاع الخدمات، مع استمرار توطين الصناعات الملوثة للبيئة أو كثيفة الاستخدام للقوى العاملة في الأجزاء المتخلفة .

وهذا النمط للتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل يعطي الشكل الجديد لتدويل الإنتاج في الاقتصاد الدولي المعاصر، وهو شكل يشمل تدويلاً أكبر للأسواق، سواء كانت سوق العمل، أو أسواق السلع والخدمات



الإستراتيجية، أو السوق المالية، وذلك على النحو الذي يحقق وحده السوق العالمية ضمن اتجاه نحو سيادة الأثمان الدولية حتى في داخل الإقتصادات الوطنية .

وبالتالي فإنه مع سيطرة رأس المال على الصعيد العالمي، ومع تنامي التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات، تسهل المضاربة على المنتجات المختلفة في الأجزاء المختلفة من العالم استغلالا لفروق الأثمان في الزمان والمكان.

وإن هذا الشكل الجديد لتدويل الإنتاج يؤدي إلى تحول العالم إلى سوق واحد بلا حدود جغرافية أو اقتصادية أو سياسية، وهو ما يستلزم القضاء على الحواجز التي تقيدها الأنظمة القانونية حول الإقتصادات الوطنية، الأمر الذي يتحقق من خلال تبني تلك الإقتصادات لسياسات تحريرية في كافة المجالات وبصفة خاصة حرية التجارة الدولية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية سعر الصرف، وحرية القطاع الخاص.....الخ، ومن خلال فرض الآليات القانونية للتحكم في العملية التنظيمية الجديدة على المستوى الدولي على غرار ما تم بشأن منظمة التجارة الدولية .

- **شركات دولية النشاط:** أصبحت شركات دولية النشاط تمثل أحد الملامح الرئيسية للاقتصاد الدولي المعاصر، والفاعل الرئيسي في عملية تدويل الإنتاج على المستوى العالمي، نتيجة إتساع شبكة انتشار تلك الشركات في غالبية دول العالم، وبزيادة أعدادها وحجم أعمالها وأرقام مبيعاتها والأرباح التي تحققها، وبزيادة نصيبها في التجارة الدولية وفي حجم الاستثمار المحقق في البلدان التي تنوطن فيها.

إن الشركات دولية النشاط هي احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، إما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلي أو وحدات مملوكة ملكية مشتركة، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها مما تملكه الشركة الأم.

هذا وقد تقوم الشركة دولية النشاط بشراء وحدات إنتاجية قائمة بالفعل، خاصة تلك الوحدات المملوكة للدولة وفقا لسياسة الخصخصة، إذا قدرت صلاحيتها للدخول في سلسلة مشروعاتها التمويلية أو الإنتاجية أو التسويقية.

وقيام شركات دولية النشاط بالإنتاج في دول متعددة يرجع إلى حرص رأس المال الدولي على اختيار أنسب الأماكن لتوطين مشروعاته بما يحقق له أعلى أرباحه وفقا لإستراتيجية كل شركة دولية على حدة، وذلك من خلال استفادة من تباين ما تملكه كل دولة من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية أو مالية، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الأنظمة القانونية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي من تشريعات خاصة بالعمل والضرائب والحماية الجمركية...الخ. فالشركة دولية النشاط ترسم إستراتيجية طويلة المدى وعلى مستوى الاقتصاد العالمي ككل، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى تحويل العالم إلى حقل اقتصادي واحد، أي مجال واحد لنشاطها لا تعوقه الحواجز الناجمة



عن الحدود السياسية أو السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول، وهو ما يستتبع السعي إلى تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد تزول فيه الحواجز التي تقف أمام الحركة الحرة لرأس المال التي تنجم عن اختلاف الأنظمة القانونية لاختلاف الدول.

وفي هذا المجال، فإن الدول الصناعية المتقدمة تسيطر على النصيب الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات دولية النشاط وبصفة خاصة الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة، اليابان، والإتحاد الأوروبي.

صعود النمر الآسيوية : زادت سرعة النمو للاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع وهي:

1- اليابان

2- النمر الأربعة: كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، سنغافورة.

3- الاقتصاديات الصناعية الحديثة: أندونيسيا، ماليزيا، تايلاندا أو النمر الجديدة.

واستطاعت هذه الاقتصاديات أن تحقق نجاحا غير عادي في الاقتسام والتوزيع العادل لثمار نموها، كما أن معدلات نمو الدخل الفردي فيها كانت أعلى بكثير من مثيلاتها في بقية الدول النامية . كما أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في هذه الدول صاحب انخفاض في عدم العدالة في توزيع الدخل. وكنيجة لذلك تحسن مستوى الرفاهية بدرجة كبيرة , و انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مطلق. إن مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية الأخرى حققت معدلات مرتفعة بمستويات تفوق في بعض الأحيان مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة.

وإن كانت هناك اختلافات كبيرة بين هذه الدول الآسيوية من حيث توفر المواد الطبيعية بها، والتركيب السكانية كما ونوعا . ومستوى الثقافة والسياسات الاقتصادية المتبعة، إلا أن هناك العديد من الخصائص التي تميزها وتبرر وضعها في مجموعة واحدة متفردة عن بقية الدول النامية الأخرى ومن أهمها الجمع بين النمو السريع والمستمر، وبين المستوى العالي للعدالة في توزيع الدخل إضافة إلى التحولات الديمغرافية السريعة، والقطاع الزراعي القوي، التنشيط والنمو السريع وغير العادي للصادرات، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار خصوصا للقطاع الخاص، وتحقيق معدلات عالية وغير عادية في زيادة الإنتاجية بما يفوق المعدلات المحققة في غالبية الدول النامية الأخرى، وحتى الدول الصناعية.

إن الارتفاع في مستوى الإنتاجية يرجع إلى الجمع ما بين النجاح غير العادي في توجيه رأس المال إلى الاستثمار ذات العائد المرتفع وبين اللحاق بأعلى المستويات التكنولوجية الموجودة في الدول الصناعية.

استمرارية حرج وضع الدين الخارجي للدول النامية : منذ أن أطلقت عجلة الاستدانة الخارجية للدول النامية لم تتوقف ديونها عن التراكم بمعدلات عالية حتى وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، فبعد أن بلغت 752.9 مليار دولار عام 1982م، تم انفجار أزمة المديونية وإعلان المكسيك توقفها عن سداد ديونها الخارجية.



إن ظهور أزمة المديونية و ما أحدثته من اضطراب شديد في الساحة المصرفية، لم تمنع استمرار زيادة الدين الخارجي للدولة النامية. حيث وصلت إلى حوالي 1770 مليار دولار في نهاية عام 1993م. إلا أن أزمة المديونية لم تعد تهدد النظام المصرفي العالمي. كما أن إحتمالية ومخاطرة إفلاس البنوك العالمية بسبب عجز الدول المدينة عن سداد ديونها لم يعد كما كان عليه في بداية الأزمة في الثمانينات. حيث يعود انحسار تلك المخاطر إلى حلول الدائنين الرسميين (دول ومنظمات دولية) محل البنوك في تمويل تلك الدول، بالإضافة إلى البنوك نفسها أصبحت أكثر تحوطاً بعد توفير المخصصات الكافية لمواجهة الخسائر الناجمة عن القروض المتعسرة.

فرغم تحقق نجاح من جانب المدنيين في عدد محدود من دول أمريكا اللاتينية ذات الدخل المتوسط لاسيما في المكسيك، فإن مشاكل المديونية في العديد من الدول، وبصفة خاصة مجموعة الدول منخفضة الدخل، أصبحت أسوأ مما كانت عليه، حيث أدت أزمة المديونية إلى وقف عملية التنمية في هذه الدولة، وإلى زيادة تدهور مستوى المعيشة المنخفض لعدد كبير من سكان العالم. وأصبح يتعذر وضع أي سياسة للنمو دون أن تحل أولاً، وفي ذات الوقت مشكلة الدين الخارجي.

إن إستراتيجية تخفيض عبء الدين المتبعة لم تكن لها فعالية نتيجة أن التخفيف تم تمويله بشكل رسمي، بحيث عادت منافعه على البنوك التجارية الدائنة، بدلاً من أن تعود على المدنيين، بسبب التوزيع الغير عادل لعبء تمويل هذا التخفيف بين الدائنين الرسميين والتجاربيين، بما يؤدي في النهاية إلى خفض المعونة المالية التي قدمها الدائنون الرسميون لتخفيف عبء الدين. إضافة إلى أن صعوبة إسهام تخفيف عبء الدين في استعادة الدول المدينة لقدرتها على تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر كشرط ضروري لا غنى عنه لاستعادة ملائتها المالية.

يضاف إلى ما سبق، استمرارية خطورة الوضع بالنسبة للدول النامية بصفة عامة، وبالنسبة لمجموعة الدول المدينة بصفة خاصة وبالتحديد الدول منخفضة الدخل و ذلك بارتفاع مستويات مؤشرات المديونية وبالتحديد الدول منخفضة الدخل , حيث أن نسبة إجمالي الدين إلى الناتج القومي الإجمالي بلغت حوالي 37% وإن نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات بلغت حوالي 169%. أما نسبة إجمالي خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي بلغت حوالي 4% و أن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات حوالي 19%.

كما أن استمرار ظاهرة التحويل الصافي السالب بالنسبة للدين الرسمي والمضمون يمثل قرابة ثلاث أرباع المديونية الإجمالية لمجموع الدول النامية أو أكثر بالنسبة للدول منخفضة الدخل أو شديدة الاستدانة.

هذا التحويل العكسي للموارد، والمقدر له الاستمرار، يزيد من عبء استنزاف الإقتصادات المرهقة للدولة النامية المدينة، التي تجد نفسها مضطرة لتقديم التنازلات تلو التنازلات لاستجلاب تدفقات رأس المال الخاص لمقابلة وتعويض هذا التحويل العكسي للموارد، ولو بشكل محدود، في محاولات يائسة لإنقاذ واقع أليم دون الوعي بأن ذلك قد يرمي بها إلى مستقبل أكثر صعوبة .



إن الكثير من الدول النامية المدينة اضطرت للجوء إلى نادي باريس و نادي لندن لإعادة جدولة مديونياتها بعد ما واجهت صعوبات في خدمتها، وتزايد حجم المتأخرات بشكل كبير حيث وصلت إلى 9% من الدين . إن أحد الشروط الأساسية للتأهيل للاتفاق على إعادة الجدولة من خلال نادي باريس أو لندن هو وجود عجز حقيقي في الدولة الطالبة عن سداد ديونها، سواء تعلق ذلك بوجود متأخرات بالفعل، أو أنها ستتأخر بالحتم إن لم يتم التدخل لتخفيف عبء الدين ويتضح مدى حجم المشكلة , خاصة إذا ما علمنا أن عدد كبير من هذه الاتفاقيات يتعلق بديون تعاد جدولتها لأكثر من مرة . هذا مع العلم بأن الشرط الآخر الأساسي هو ضرورة تبني برنامج اقتصادي للإصلاح وإعادة التكييف الهيكلي يوافق عليه صندوق النقد الدولي، يصاحب توقيع اتفاقية دعم ستاند باي "stand-by"، أو كما جرى عليه العمل حديثاً، منح تسهيل التكييف الهيكلي، أو تسهيل التكييف الهيكلي المعزز الذي يمنح للدول منخفضة الدخل.

إن إعادة هيكلة الدين أو جدولته، وإن كانت تساهم في حل المشاكل المستعصية لنقص السيولة الدولية للدول المدنية وتراكم المتأخرات، إلا أنها تتطوي على تكلفة كبيرة لعل أقلها أن يصبح من الصعب على الدولة استعادة قدرتها على الحصول على قروض تجارية في الأسواق المالية.

هذه هي أهم ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر التي يعمل خلالها النظام النقدي الدولي، ذلك النظام الذي نشأ بين جنباته النظام النقدي الأوربي جنينا، ثم نما نحو الوحدة النقدية ووصل إلى مرحلة من النضج تسود فيه العملة الموحدة اليورو .

تطور النظام النقدي الأوربي : إن فكرة تكوين وحدة نقدية واقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي و لكنها لم تلقي النور بسبب وجود نظام *بريتون وودز * العالمي لتثبيت الأسعار الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا .

بعد انهيار نظام * بريتن وودز * وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و انخفاض الدولار بنسبة 10% في فبراير 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة و التي مرت بالمراحل التالية :

1- **نظام الثعبان النقدي :** قام الإتحاد الأوروبي عام 1972م طبقا لما سمي بنظام "الثعبان النقدي" بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية و كانت بالدولار الأمريكي مع السماح بتدبدها في حدود 2.25% حول سعر الدولار . أما طبقا لنظام الثعبان النقدي فقد خفضت النسبة إلى النصف تقريبا و أصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مثبتة فيما بينها مع وجود هامش التذبذب في حين تكون العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية . أصبح الثعبان النقدي غير ذي جدوى و تم إلغائه واستبداله بالنظام النقدي و ذلك بسبب فكرة حرية التعويم عام 1973.

2- **النظام النقدي الأوربي :** نظرا لفشل "الثعبان النقدي" تم استحداث النظام النقدي الأوربي و دخل حيز التطبيق في منتصف مارس 1989 وفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف



سعرين أحدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية و يسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الايطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6% صعودا و هبوطا حتى يناير 1990م حيث اخذت بالهوامش الضيقة . أما السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف .

و هنا تجدر الإشارة إلى أن "وحدة النقد الأوروبية" هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة و يتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل الوطني و التجارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات أو في حالة حدوث تغير في قيمة أي عملة بنحو 25% أو أكثر .

و يقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطاتها من الذهب , وكذلك 20% من أرصدها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

أدى إلي عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها هاته الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام 1986م الوثيقة الأوروبية الموحدة التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء .

و عدلت في هذا السياق الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية , حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار و التوظيف الكامل و النمو الاقتصادي المستمر , خلال الستينات و السبعينات إلى هدف التحكم في التضخم , مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضروري لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما في ذلك من استمرارية النمو الاقتصادي .

و حاولت كل دولة عضو الوصول بمعدل التضخم بها إلى اقل حد ممكن مقارنة بالمعدل الألماني. ولكن بإتحاد الألمانيتين بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بشكل كبير و ارتفعت معها معدلات الفائدة مما أدى إلى حالة من حالات الركود الشديدة , و خلال الفترة من سبتمبر 1992 إلى ما 1993 انسحبت الليرة الإيطالية و الجنيه الإسترليني من آلية أسعار الصرف انخفضت البيزيتا الأسبانية ثلاثة أضعاف , الاسكودو البرتغالي مرتين و الجنيه الايرلندي مرة واحدة , على الرغم من ذلك أثبتت الشكوك حول انخفاض الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني و من تم اتخذ البنك المركزي للاتحاد قرارا لتوسيع هامش التذبذب إلى 2.25 % إلى 15 % لكي تستعيد دول الإتحاد استقرارها السابق , بجانب إمكانية تخفيض معدلات الفائدة كلما لزم الأمر . كما سمح البنك المركزي الألماني بالحفاظ على استمرار أسعاره في الحدود المتاحة .

3- **تقرير ديبلور:** يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأطراف , و هذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل , بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة .

لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي "الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة" في جوان 1988م لجنة برئاسة "جاك ديبلور" و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء و ذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الإتحاد الاقتصادي و النقدي و قد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية و وضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

- التحويل الشامل للعملات .
 - تكامل البنوك و الأوراق المالية.
 - إلغاء هوامش التذبذب و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.
- كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوربية ، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية ، و أقترح لهذا النظام النقدي الجديد : النظام النقدي للبنوك المركزية "European System of Central Banks" "ESCB" و هو المسئول عن تشكيل و تنفيذ السياسات الموجهة قبل لجنة تابعة لـ "ESCB" .

3-آثار اليورو المتوقعة على الاقتصاديات العربية: تربط الدول العربية بالإتحاد الأوروبي علاقات اقتصادية متشابكة سواء في مجال الاستثمارات أو في مجال التجارة و يعتبر الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية ، حيث يستوعب 34% من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم في حين يمثل 43% من إجمالي واردات العالم العربي ، ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقات و تنتعش في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و الإتحاد الأوروبي و توقع نموها في المستقبل فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بالتطورات في قيمة اليورو في الوقت الراهن و في المستقبل، و سوف تتأثر اليورو في جوانب عدة أهمها :

اثر اليورو على التجارة العربية : إن تسعير الصادرات في الإتحاد الأوروبي أصبح اليورو و من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية ثمن وارداتها من الإتحاد الأوروبي، أيضا بالنسبة للدول العربية ستلجأ إلى تسعير صادراتها إلى دول الإتحاد الأوروبي اليورو و ذلك من أجل شفافية الأسعار .

و المتوقع أيضا أن يزيد حجم التجارة العربية مع الإتحاد الأوروبي بسبب تحسن تجارة السلع و الخدمات الأوروبية المنشأ قياسا بالأمريكية و لكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المثيلة بسبب انخفاض تكاليف هذه الأخيرة في ظل استخدام اليورو و إلغاء تكاليف تحويل العملة بين الدول الأوروبية .



إن انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض حصة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي و يشجع على الاستيراد منه بسبب انخفاض تكلفة الواردات من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات من أمريكا و هو ما يؤدي إلى زيادة التجارة العربية الأوروبية .

أ- **أثر اليورو على المصارف العربية و حركة رؤوس الأموال :** توجهت الدول العربية منذ عدة سنوات إلى زيادة استثماراتها في دول الاتحاد الأوروبي وذلك في أعقاب فورة أسعار النفط و كانت المصارف العربية إحدى وسائل هذه الاستثمارات في الاتحاد الأوروبي حيث حدث توسع سريع في المصارف العربية المقامة في دول الاتحاد الأوروبي كما تم إقامة مصارف مشتركة عربية أوروبية . و قد تركزت معظم هذه المصارف في لندن وحدها , إذ يتواجد بها أكثر من 80 مصرفا من إجمالي 125 مصرف منتشر في دول الاتحاد الأوروبي .

إن هذا التواجد المصرفي العربي في دول الاتحاد يؤدي إلى زيادة التشابك الاقتصادي بين الطرفين الشيء الذي يجعل المصارف العربية عرضة للتأثر لأي تطور في الاتحاد الأوروبي .

و في ظل استخدام اليورو زادت احتمالات تأثر المصارف العربية , فالیورو سيحدث تغيرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل أو خارج الاتحاد الأوروبي , حيث أن هناك توقعاً بتقليص شبكة البنوك المراسلة و حدوث انخفاض كبير في إيراداتها , و مواجهة منافسة شديدة في مجال عملها , وسوف يكون تأثر البنوك العربية صغيرة الحجم أكثر من غيرها بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف التكنولوجيا الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات التي تتجم عن استخدام اليورو .

و على صعيد آخر بدأت أغلب البنوك المركزية العربية تتجه إلى الاحتفاظ بالإحتياطيات من اليورو لأنها تتحمل تكاليف تسوية المعاملات بين الدول العربية . و بينها و بين مراسليها الأوروبيين و من ثم سيكون هناك زيادة في الطلب على اليورو لتسوية المعاملات العربية و الأوروبية بمرور الوقت .

سوف يكون هناك أيضا حركة لرؤوس الأموال العربية باتجاه الاتحاد المتمثلة في الاستثمارات العربية التي تسعى للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة التي تتعدى فيها تكاليف التحويل بين العملات و تزيد فيها الكفاءة الإنتاجية , و العائد على الاستثمارات .

وفي نفس الوقت سيكون هناك تراجع لحركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي . و ذلك بسبب المزايا التي سوف يخلقها اليورو و الاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي , مع احتمال تراجع القروض و المنح و المعونات التي تقدم للدول العربية و ذلك للحرص على استقرار اليورو و تقديم المساعدة لأي دولة عضو تصادفها أي مشاكل , و ذلك لكي لا تأثر على بقية الدول و على استقرار اليورو و المتوقع أن يكون ذلك على حساب حركة رؤوس الأموال إلى خارج الاتحاد الأوروبي و منها الدول العربية سواء على شكل قروض أو منح أو معونات .



ب- أثر اليورو على حركة العملة العربية : إن الإتحاد الأوروبي يواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حادة و تورق الحكومات الأوروبية , و أن قضية البطالة في الإتحاد الأوروبي ستلعب دورا هاما في السياسات الاقتصادية لمنطقة اليورو. كما أن وجود عملة أوروبية موحدة سوف يشجع على زيادة حركة العملة بين الدول الأعضاء , و ذلك في ظل الشفافية في الأجور التي سيخلفها اليورو. سوف يؤدي ذلك إلى مطالبة العملة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء في اليورو, و هو ما سوف يثير العلاقة بين الأجور و الإنتاجية في الدول الأعضاء , و يؤدي إلى تنشيط النقابات و المؤسسات العمالية في دول اليورو , و قد يؤدي ذلك في الغالب إلى إعادة هيكلة العملة الأوروبية , و ذلك بإعطاء أولوية أكثر للعملة الوطنية الأوروبية , و خاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العملة الأجنبية و خاصة الوافدة من دول العالم الثالث و بالتحديد من الشرق الوسط و شمال إفريقيا.

و من ثم الإجراءات سوف تؤثر على حركة العملة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي , حيث ستتقلص هذه الحركة إلى جانب ذلك سوف تعاني العملة العربية في هذه الدول من بعض إجراءات التي تضيق عليها الخناق و خاصة العملة الغير قانونية و سوف تكون أكثر الدول العربية تضررا من هذه الإجراءات دول المغرب العربي. لذلك لا بد من إعادة طرح حركة و حقوق العملة العربية إلى دول الإتحاد الأوروبي من خلال مفاوضات اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية.

و منه إن إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو أحدث أثارا عميقة لن تقتصر على الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي الأوروبي فقط , و إنما شملت العديد من المناطق العالم بما فيها العالم العربي , و ذلك أن الدول الأوروبية تعتبر شركاء تجاريين أساسيين لدول المنطقة و بالتالي فإن تعامل الدول الأوروبية بعملة موحدة جديدة يدفع الدول العربية إلى التعامل في ميدان التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية بعملة هذه الدول أي " اليورو " الأمر الذي سيقفل احتياجات الدول العربية من الدولار الأمريكي و غيره من العملات الدولية الرئيسية كالاحتياجات نقدية تستخدم في أغراض تسوية المعاملات التجارية

و هكذا فإن العالم العربي اليوم يواجه عدد من التحديات الاقتصادية و يتعين على الدول العربية التعاون لمواجهة تلك التحديات و التي تتمثل أهمها فيما يلي :

- 1- محاولات فرض نظام العولمة و فيه ترفع الحواجز بين الدول , و يتم تحرير التجارة و حركة رؤوس الأموال و الأفراد , و تفتح الأبواب لنقل ما تنتجه مستحدثات العصر في مجال الملكية الفكرية بدون ضوابط و على الشعوب أن تختار طريقها في المستقبل حيث تتصارع قوى العالمية مع نزاعات الإقليمية .
- 2- التجمعات الإقليمية التي تمثل في الواقع قلاعا سياسية و اقتصادية , تريد أن تحقق لنفسها مواقع متقدمة في مسيرة العالم , وتتادي بالحرية الاقتصادية فيما بينها , بينما هي في الحقيقة تحاول فرض قيود كلما أحست بأي أضرار قد تصيبها .



3- حركة الاندماجات بين الوحدات الاقتصادية و بروز مؤسسات ضخمة متعددة الجنسيات , بما يزيد التحكم في حركة الإنتاج و التجارة و الاستثمار من خلال تعاضم ما تملكه أو تسيطر عليه من طاقات إنتاجية سلعية أو خدمية أو رؤوس الأموال.

4- عصر الأسواق المالية الكبيرة " البورصات العالمية " التي تلعب دورا رئيسيا في حركة الأموال و الاستثمارات .

5- عصر التقدم التكنولوجي و الأقمار الصناعية و ثورة المعلومات , وما يحققه كل ذلك من إنجازات .
مما سبق عرضه نستخلص مجموعة من التوصيات من أهمها :

- في ظل غياب النتائج السابقة عن مشاريع الوحدة العربية التي طال انتظارها تعطلت آلية العمل العربي المشترك و التي يجب تفعيلها و ذلك من خلال تفعيل المنظمات العربية الحالية و في مقدمتها الجامعة العربية التي تم مناقشة موضوع إصلاحها في القمة العالبية في تونس في 22 ماي 2003م.
- كذلك لابد للدول العربية أن تتحرك سريعا نحو تعديل تشريعاتها في المجالات المختلفة و التنسيق في ما بينها لتحقيق التقارب بين التشريعات المنظمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية و خاصة في مجال البنوك و أسواق المال و انتقال رؤوس الأموال ,
- إزالة الحواجز الجمركية و غيرها أمام التجارة العربية البينية و ذلك للإسراع بالانتهاء من قيام منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة , و أخيرا الوحدة الاقتصادية و النقدية العربية , و هذه المراحل تحتاج إلى الكثير من الوقت و العمل و إلى الإدارة السياسية الفعلية , و في حالة الاستفادة من دروس التجربة الأوروبية فهل نحن فاعلون ؟



المراجع :

- أسامة المجدوب " العملة و الأقلمة " الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , 2000م.
- إكرام عبد الرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي " مكتبة مدبولي الطبعة الأولى , القاهرة , 2002م.
- زينب حسن عوض الله " العلاقات الاقتصادية الدولية " دار الفتح للنشر و التوزيع , الإسكندرية , 2003م .
- صلاح الدين حسين السيسي " الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) " دار عالم الكتب للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى , القاهرة , 2003م .
- صلاح عباس " العملة فى إدارة المنظمات العالمية " مؤسسة شباب الجامعة للنشر , الإسكندرية , 2003م.
- عبد السلام صالح عرفة " المنظمات الدولية و الإقليمية " الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى , ليبيا , 1993 م .
- عبد الفتاح مراد " منظمة التجارة العالمية و العملة و الأقلمة " شركة البهاء للبرمجيات و الكمبيوتر و النشر الإلكتروني , الإسكندرية , بدون تاريخ .
- عماد محمد الليثي " التبادل الدولى " دار النهضة العربية , القاهرة , 2002م .
- مجدي محمود شهاب " الوحدة النقدية الأوروبية " الدار الجامعية , مصر , 1997م .
- محمد المجدوب " التنظيم الدولى " الدار الجامعية للنشر و الطبع , مصر , بدون تاريخ .
- محمد يد عابد " التجارة الدولية " مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية , 1999 م .
- محمد لبيب شقير " الوحدة العربية تجاربها و توقعاتها " الجزء الأول الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , 1986م .
- Agnès Bénassy – Quéré Benoît Cœuré , Economie de L'euro , l'imprimerie campin , tourni (Belgique), Mars 2002.